

في النفقة ثم التزوج كركبية اي بكر الزاوي ومتشدد الياء من
 صغير وقيل ساوا صغر ثم التزوج والذي في ممتا التبع الاقتصار
 في جانب المعسر على البدين الشتا والحصر في الصيف وجعل
 الزلية على المتوسطة الشتا والصيف والطنقة على الموسر
 في الشتا ونطلع في صيف تخم زلية او حصر لا بها لا يسلمان
 وحدها والحصر معروف ولا يقال حصره بالها وهو فاعيل
 بمعنى مفعول ما حفته بكسر الميم من الالف في اي ملاية
 ولكن جعلها بدلا عن الحاق في يقتضي تغييرها بغير ذلك
 واحتجوا بالحاسد الاحتجاج للغير لان الية ليست واضحة
 فيما ذكرنا مقتضاها لان نفقة على المعسر اذا لاسقة
 واعتم الاصح اب الحاق في ساوا النفقة على الكفارة والمعسر
 هنا مسكين الزكاة الحاق بالمعسر هنا هو الذي عده ما يلزمه
 بقية العي الغالب فقط او ودية فان زاد على الغالب فان كان
 مدين فاقبل فتوسطا والتمسوا كذا بخط بعض تلامذته قال
 بها من ثم التزوج ومن فوق المسكين الحاق وهذا ضابطا للفقير
 وهو سهل وهو ان من زاد دخله على خرجه فموسر ومن
 استوى دخله وخرجه فتوسطا ومن زاد خرجه على
 دخله فمعسر اهـ وجب لا يبق بالزوج قد يتوهم منه ان
 الغالب لا يعتبر فيه المتعاقبة وليس في محله لان المراد بالغالب
 قوت المحل ما يستعمله اهل ذلك المحل في غالب الاوقات ومن
 لازم ذلك غالبا لياقته بالزوج شويزي بطولوع الحاق اذ كان
 ممكنة ولا يعتبر حاله عقب التملك كما سيدكره ويلزمه الادعاء
 طلوعه ان قدر ولا مشقة للزنا خاصة فان تيق عليه قبله التاجر
 على العادة وعليه موافقة لصحة وعجلكم وحنز وان اعادتها بنفسها
 للحاجة اليها حتى لو باعته او اكلته جاسحتت موته ذلك على المعتمد

فيه انه قال فيها ومن قدر
 عليه رزقه فيسقط صا
 انا ه الله الا يقال كلامه
 حيث عني على الاضرب لاجب
 مما ذكره من الية فقط
 تا مل سنجنا

فان كان
 الزوج
 معسر
 او
 معسر
 او
 معسر

وفارق ذلك نظيره في الكفارة بان الزوجة في حبه ولو اكلت
 مع الزوج الخ عارة المذبح وتقطع نفقتها باكلها عنه كالعادة
 وهي رشيدة او اذن وليها اي في الحرة وسيدها في الامة
 وبعده اي بعد النبي وقوله بنفقة جعله اي بعد الاكل المذبح
 ويكون الزوج متطوعا فلا رجوع له عليها بشي من ذلك ان كان
 غير مجبور عليه وان قصد به جعله عن نفقتها والافلولية ذلك
 كما في به الولدمر الية تنضيف ومنها اللبنة التي تشق بها
 العانة لدفع صنان الحول للزوج منها من تقاطع الثوم وماله
 راحة كريمة على الاظهر وله منها من تقاطع الثوم ولا خلاف
 ولكل احد المنع ويكفي للزوج منها من كل ما يخاف به حره
 مرض على الاصغر ثم المنوفي تمن ما غل وما وضو بلسه
 ولومها وخوابريق له قال واختلام والمق به استبدالها
 لذكوره وهو بايم او مني عليه كما اقتضاه بقليل لم يستغنا
 صنع كفل نزاها ولو متكررة وولادتها من وطئ لبيته فما
 هذه عليه دون الواصي وبه يعلم ان العلم مركبة من كونه
 زوجا وبغضه مرفي بشي وشرب بفتح اوله وضمة زاده بعض
 وكرهه قال بكفرته بالكل كدوداج ولا بد ان يكون المسكين
 الخ القاعلة ان كل ما كان عليها كالنفقة والكسوة والاواين والعتي
 حال الزوج وما كان متاعا للمسكين والحادم يدعي فيه حال
 الزوجة اهـ تلك الزوجة اي الحرة مسلمة كانت او لا في بيت
 ايها فلما ارتفعت بالانقال الي الزوج بحيث صار يلق
 بحالها في بيت الزوج الحادم لم يجب صرح به الشيخ ابو حامد
 في نقلية واقروه اروضه والعاجب خادم واحد ولو
 ابرقت مريتها ويشترط كون الحادم امرأة او صبيا او محر
 ثم المنوفي واعلم ان قول المصنف في بيت ايها فيد فلو خدمت

نقله

فان كان
 الزوج
 معسر
 او
 معسر
 او
 معسر

معه وان قصد
 غايبه عدم الرجوع

اي لبيته من الغرض
 او لبيته من الغرض
 او لبيته من الغرض